

## تقرير مؤسسة شركاء من أجل الشفافية بخصوص خضوع السودان لعملية الاستعراض الدوري الشامل في الدورة 39

### عن المؤسسة

مؤسسة شركاء من أجل الشفافية هي منظمة أهلية مصرية مشهورة بوزارة التضامن الاجتماعي منذ ديسمبر 2014 ، وخاصة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، ورئيس الشبكة الوطنية المصرية لمؤسسة آنا ليند الأورو متوسطة للحوار بين الثقافات .

تعمل المؤسسة في مجال تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ودعم منظومة الحكم الصالح، وهي منظمة غير ربحية ومحايدة أيديولوجيا وسياسيا ، وخلال السنوات السبعة الماضية انتجت المؤسسة عدد كبير من الرؤى البحثية واوراق السياسات والتقارير المتعلقة بتعزيز ممارسات الشفافية والنزاهة، كما نفذت عدة برامج تدريبية وفعاليات حوارية في إطار ذات القضية .

### تمهيد

تقدم مؤسسة شركاء من أجل الشفافية هذا التقرير لإيضاح وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية السودان، حيث قامت مؤسسة شركاء بتحليل وثائق ونتائج خضوع السودان للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في مايو 2016، حيث قدمت للحكومة السودانية 244 توصية خلال جلسة الحوار التفاعلي، وفي سبتمبر 2016 وخلال جلسة اعتماد التقرير قبلت الحكومة 180 توصية بشكل كلي وجزئي بنسبة 74%. ويوضح هذا التقرير أهم التطورات الخاصة بمكافحة الفساد

### الإطار القانوني والدستوري لمكافحة الفساد

كانت السودان قد قامت بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 14 يناير 2005، وصدقت عليها في 5 سبتمبر 2014. ويوضح التأخير في التصديق على الاتفاقية بعد توقيعها لما يقرب من 10 سنوات الى انعدام الرغبة وافتقار الإرادة السياسية للحكومة السودانية السابقة في مجابهة الفساد

فعلى الرغم من التصديق الا ان الحكومة السودانية لم تسارع الى انشاء مفاوضات مستقلة لمكافحة الفساد وحتى عندما قام بانشائها فقد جردها من الكثير من استقلاليتها ولم تكن منشأة بموجب قانون لذلك لم يكن لها اثر في مواجهة الفساد

ولذلك لم تجد آليات تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد الرغبة من الحكومات السودانية المتعاقبة في التطبيق لذا لم نرى سوى بعض الإجراءات الرسمية والمؤسسية التي لم تستطع مكافحة الفساد الموجود على أرض الواقع وفشل هذه الاجراءات في مكافحة الفساد كان دافعا رئيسيا لخروج الناس تطالب برحيل الحكومة السودانية السابقة نظرا لتردي الاوضاع المعيشية لمعظم السكان نتيجة الفساد الذي جعلته الحكومة السابقة منهجا وارثا ثقيل لمن ياتي

بعدها.

وهو ما كان واضحاً في ترتيب السودان في مؤشر مدركات الفساد الذي كانت تصدره منظمة الشفافية الدولية حيث دائماً ما كان يحتل السودان مراكز متأخرة وكان من ضمن الدول الـ 20 الأكثر فساداً لعدة سنوات حيث في آخر ترتيب احتلت السودان المركز 174 من أصل 180 دولة

ولذلك اول مقام به المجلس العسكري الحاكم للسودان هو انشاء لجنة ازالة التمكين ومكافحة الفساد في ديسمبر من عام 2019 بهدف إنهاء سيطرة الحزب الحاكم السابق على مفاصل الدولة، والإقتصاد بعدد من الإجراءات، وتهدف تلك الإجراءات لإزالة التمكين بمختلف أنواعه، ومن ضمنها الإستيلاء على الأموال التي تم الحصول عليها بواسطة الحزب الحاكم أو واجهاته أو المنتفذين في الحكومة السابقة ، بطريق غير مشروع. وهي أموال إما مملوكة أو مستحقة للدولة أو لأفراد تم الحصول عليها إستغلالاً للنفوذ أو بشكل من أشكال الفساد.

لذا كان واضحاً في ديباجة الوثيقة الدستورية السودانية الصادرة في اغسطس 2019 فيما بعد تغيير الحكومة في ابريل 2019 انه من اهم المفوضيات المستقلة هي مفوضية مكافحة الفساد ولها صلاحيات واسعة واستقلالية كي تتمكن من تحقيق اهم اهدافها وهو منع الفساد واسترداد اموال الشعب السوداني المنهوبة

قد بلغ حجم الأموال المهذرة بسبب الفساد الإداري والمؤسسي في السودان 18 مليار دولار<sup>1</sup> ومن اشهر قائع الفساد في السودان هي وقائع التهرب الضريبي وتهريب السلع

فمثلا التهرب الضريبي في السودان يؤدي الى انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية في البلاد مقابل الناتج المحلي الإجمالي، مبيناً أنها لا تتجاوز 7 في المائة مقارنة بالدول الأخرى، كما أن التهرب خلال المرحلة الماضية شمل السلع الضرورية كالجازولين والسكر و سلع الصادرات، وعلى رأسها الذهب، وايضا شمل السلع الاستهلاكية المستوردة كالدقيق المدعوم.

ولذا فان الحكومة السودانية التي انشاها المجلس الاعلى للسيادة هذه قد تعهدت بمكافحة الفساد وانشاء هيئات تختص بذلك حيث نصت الوثيقة الدستورية الصادرة في عام 2019 عملاً بأحكام المادة 39/4ب من هذه الوثيقة الدستورية التي تتعلق بانشاء مفوضية مستقلة تتعلق بمكافحة جرائم الفساد ويكون الهدف من هذه المفوضية هو مجابهة الفساد على كافة مستويات الدولة كما يشمل مشروع قانون انشاء مفوضية مكافحة الفساد الوزارات وحكومات والاقاليم ومؤسسات القطاع العام والمؤسسات التي تمتلك الحكومة نسبة منها او تقوم بالاشراف عليها او تقوم الحكومة بدعمها وكذلك البنك المركزي والبنوك الحكومية وكذلك الهيئات الشعبية والجمعيات الطوعية المسجلة وفق قوانين السودان وايضا اتحادات ونقابات العمال والصناديق المنشأة بموجب قوانين، ومؤسسات القطاع الخاص التي تقرر المفوضية إخضاعها لأحكام هذا القانون

<sup>1</sup>«الفساد المؤسسي» يهدر 18 مليار دولار في السودان الشرق الاوسط ،اغسطس 2019،  
1866711/https://aawsat.com/home/article

على هذا الاساس اقامت الحكومة السودانية وتحديدًا وزارة العدل ورشة تشاورية حول مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد، شارك فيها نصر الدين عبد الباري وزير العدل السوداني وخبراء قانونيون.

وقد اكد مشروع القانون لانشاء مفوضية مكافحة الفساد على انها مستقلة تماما عن الجهاز التنفيذي للدولة، لها سلطة التحقيق في اوجه الفساد المالي والاداري في كل المعاملات الحكومية، لها سلطة استدعاء اي موظف عمومي سواء سوداني او اجنبي، لها سلطة حجز الاموال او تجميدها او التحفظ او المنع من السفر، ولها سلطة دخول المؤسسات الحكومية دون اخطار مسبق، لها نيابة مختصة تعرف باسم نيابة مكافحة الفساد تشرف على الدعاوى الجنائية في الشكاوى المرسله اليها من المفوضية.

### الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

تمكنت لجنة ازالة التمكين ومكافحة الفساد من استعادة نحو اربع مليارات دولار في صورة اصول وارااضي استولى عليها اشخاص مقربون ونافذون من الرئيس السوداني السابق عمر البشير في مايو 2020

كما قامت اللجنة ايضا في فبراير 2020 بانهاء خدمة 109 من السفراء والدبلوماسيين والوزراء المفوضين والإداريين بوزارة الخارجية. وأوضحت اللجنة ان قرار انهاء الخدمة كان لان هؤلاء الموظفون تم تعيينهم من أجل التمكين السياسي وسوف يتم ملء هذه الوظائف بناء على مبدأ الكفاءة، ووفقا لمعايير العدالة والشفافية<sup>2</sup>

وفي أكتوبر 2020 قامت نفس اللجنة باتخاذ قراراً باستعادة شركة "الخطوط البحرية السودانية"<sup>3</sup>

وفي يونيو 2019 قامت النيابة العامة السودانية بتوجيه تهمة بالفساد المالي لعمر البشير الرئيس السوداني السابق الذي عزله الجيش في 11 أبريل 2019. وعلى خلفية هذا الاتهام قضت المحكمة في ديسمبر 2019 بإرسال البشير إلى "دار للإصلاح الاجتماعي لمدة عامين" في ختام محاكمة انطلقت في أغسطس 2019.<sup>4</sup>

وقامت اللجنة الفرعية لإزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال العامة بولاية جنوب دارفور في يناير 2021 باسترداد قطعة أرض تم تخصيصها لزوجته والي سابق باسم منظمة خيرية، وذلك في أول عمل للجنة التي تم تشكيلها في 2019

وقامت هذه اللجنة الفرعية بفسخ عقود فساد باسم الارض مقابل التنمية عقدتها الحكومة السابقة مع شركات لتشييد بورصة نيالا والميناء البري، بتكلفة تقترب من حوالي 27 مليون جنيه

<sup>2</sup> السودان يطهر "الخارجية"، العين الاخبارية، فبراير 2020، <https://al-ain.com/article/109-brothers-were-sudanese-foreign-affairs>

<sup>3</sup> «الفساد المؤسسي» يهدر 18 مليار دولار في السودان، الشرق الاوسط، أغسطس 2019، <https://aawsat.com/home/article/1866711>

<sup>4</sup> النيابة تظمن: أمام البشير قضايا أخرى، العربية.نت، ديسمبر 2019، <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2019/12/14/>

سوداني في ٢٠١٤ ، ونجحت ايضاً اللجنة في استرداد أراض مخصصة لمدارس حكومية تم تخصيصها لأشخاص لحساب مدارس خاصة باسمائهم ، فضلاً عن أرض لمسجد تم تخصيصها عن طريق التزوير لاحد مقربين الحكومة السابقة

فضلا عن قيام اللجنة باسترداد مشروع الانتاج الحيواني المشهور بالولاية والمعروف (أبقار الفرزين) من وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة بالولاية التي أستغلت موقعها وحولت أموال مخصصة للشرائح الضعيفة لمصلحتها الخاصة<sup>5</sup>.

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها لجنة مكافحة فساد وازالة التمكين تعد فقط "جهودا ملاحقة"، وحتى هذه الجهود غير قادرة على متابعة كافة الارث الذي خلفته الحكومة السابقة من الفساد نظرا لتشعبه وتنوعه وضخامته وذلك لعدم وجود رؤية محددة لمحاربة الفساد حيث لا توجد استراتيجية وطنية سودانية لمكافحة الفساد

بينما يجب على الحكومة الاسراع في انشاء المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد التي لم ترى النور حتى الآن

ويجب على الحكومة ان تعمل على عدة محاور، أهمها الإصلاح الإداري والمؤسسي وحرزمة التشريعات خاصة ان مثلا عدد البلاغات وصل الى 400 بلاغ وصل الى المحكمة منها 4 فقط في دلالة واضحة على عجز القوانين السودانية على معالجة قضايا الفساد.

#### التوصيات

- العمل على مواصلة الجهود الرامية لمكافحة الفساد، بطرق تشمل إطار الإصلاحات التشريعية والإدارية وتتماشي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
- عدم وضع القيود والعراقيل امام المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد والسماح لها بأداء دورها بكل استقلالية بعيدا عن ضغوط الجهاز التنفيذي
- فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني، لمشاركة الحكومة في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. تعمل جنبا الى جنب مع لجنة مكافحة الفساد وازالة التمكين
- العمل على إصدار عدد من القوانين التي تساعد على مكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد، وقانون حماية الشهود والمبلغين وقانون تداول المعلومات.
- التعاون مع الجهات الانمائية ومنظمات المجتمع المدني من اجل توفير بيئة افضل في الاماكن النائية وتعريفهم بمفاهيم الفساد وآليات مكافحته

<sup>5</sup> لجنة إزالة التمكين جنوب دارفور تسترد (٢٣) الف متر مربع، سونا وكالة الانباء السودانية، يناير 2021، <https://suna.net/read?id=702622>